الرقابة على التسلح أو الحد من التسلح:

يشير المصطلح إلى مجموعة منسقة من الإجراءات القائمة على الاتفاقات السياسية أو القانونية للحد من فئات الأسلحة أو أساليب الحرب أو تقليلها أو تنظيمها أو حظرها. وقد استمرت منذ هيروشيما وما قبلها المطالبات بالحد من التسلح إلى ما وراء الدوائر السلمية أو المناهضة للعسكرة، بالمعنى الدقيق للكلمة، فإن "نزع السلاح" من شأنه أن يرقى إلى الحد من جميع الأسلحة الموجودة ثم تدميرها تحت سيطرة لا تقبل الجدل، وتسريح الأفراد المسؤولين عن تنفيذها... إن مثل هذا المفهوم المتعلق بلا شك بالطوباوية، ولو بحكم طبيعتها الراديكالية، سيقبل ضمنيًا حق الدول في الاحتفاظ بالقوات عند الحد الأدنى الضروري للأمن القومي او الامن العمومي (مثل ألمانيا بعد عام 1918، واليابان بعد عام 1945، وسوريا في عام 2011).

نزع السلاح:

لمصطلح "نزع السلاح" أصداء مختلفة جدًا وفقًا للأذن التي تسمعه، بالنسبة لعقل مثالي، فإنه يستحضر هذا الموضوع البسيط بان نزع السلاح يتضمن القضاء على السلاح والجيوش الدائمة ويؤدي حتما إلى إنهاء الحروب، وتوليد الصداقة بين الشعوب والتنمية للجميع، أما بالنسبة لعقل أكثر استنارة وواقعية، فإنه يشير إلى سياسة الدول، وشواغلها الاستراتيجية، ومناوراتها الدبلوماسية. لذلك فهو يقدم معنى أكثر تعقيدًا، فقط لأنه يتضمن تاريخًا، وإن لم يكن ممارسة حقيقية، على الأقل سلسلة متوالية من الجهود والمحاولات التي كانت ناجحة بشكل نسبي، ومن الصعب أحيانًا فصل جزء الدعاية وبالتالي من الأكاذيب التي تحتويها.

إن تعريف نزع السلاح ذاته أقل وضوحًا مما يبدو، بالمعنى الضيق، والذي سيكون الأكثر صرامة: يهدف إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى التقييد الطوعي، أو حتى الإزالة الكاملة، للأسلحة والقوات المسلحة القائمة، بهدف منع النزاعات... وبمعنى أوسع، ومقبول بشكل عام، يشمل أيضًا جميع الأساليب والوسائل التي تجعل من الممكن منع أو الحد من تصنيع أو استخدام الأسلحة، فضلاً عن تشكيل القوات المسلحة أو تطويرها. يمكننا بعد ذلك التحدث عن تحديد التسلح، وغالبًا ما تجمع الممارسة بين المصطلحين.

طرق التحكم في التسلح:

من حيث الشكل:

يمكن أن تتخذ تدابير واتفاقيات الحد من التسلح عدة أشكال:

- اتفاقية تسقف الحدود الكمية أو النوعية للسلع والأسلحة العسكرية أو أساليب الحرب.

- اتفاقية عدم انتشار الأسلحة التي تحدد قواعد مراقبة صادرات الأسلحة أو السلع العسكرية، مثل السلع ذات الاستخدام المزدوج، مما يسمح بتطوير أنواع معينة من الأسلحة.

- تدابير بناء الثقة التي تحد من الأنشطة العسكرية و / أو تنص على أنشطة مشتركة بين عدة دول من أجل زيادة التفاهم فيما بينها ؛

- تكون تدابير نزع السلاح بشكل عام ثنائية أو متعددة الأطراف، على الرغم من أن الدولة قد تقرر أيضًا تطبيقها من جانب واحد.

تاريخ مبادرات نزع السلاح:

انبثقت أولى اتفاقيات الحد من التسلح من العصر الحديث، حقبة تميزت بتطور الأسلحة النارية وتغيرات هائلة في أساليب الحرب. ومع ذلك، حتى نهاية القرن التاسع عشر، ظلت الاتفاقات من هذا النوع عرضية وسردية وغير ملزمة أو غالبًا ما كانت تُفرض على دولة مهزومة، وأشهر هذه الاتفاقيات اتفاقية ستراسبورغ التي وقعتها فرنسا والإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 1675 لحظر استخدام الرصاص المسموم الذي يعتبر أسلحة كيميائية. بعد ذلك، في عام 1817، وقعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اتفاقية راش باجوت التي حدت من حجم القوات البحرية المشتركة بين البلدين في منطقة البحيرات العظمى وبحيرة شومبلان.

أدت الثورة الصناعية في وقت لاحق إلى تطوير الصناعة الحربية لأساليب الحرب، وخاصة الأسلحة النارية، وهذا ما شجع الاحتمال المتزايد للدمار الناجم عن الصراع بعض رؤساء الدول على تعزيز تدابير الحد من التسلح، وهكذا، دعا القيصر الروسي نيكولاس الثاني 26 دولة للمشاركة في مؤتمر في لاهاي عام 1899، ونتج عن هذا المؤتمر، توقيع الاتفاقية المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومكان تنفيذ محكمة التحكيم الدولية في لاهاي، وانعقد مؤتمر ثان في لاهاي عام 1907 من أجل تعديل وتنقيح بنود الاتفاقيات المنشأة عام 1899، وتمثل النصوص الموضوعة على هذا النحو الآن قواعد القانون العرفي، وكان من المقرر عقد مؤتمر سلام ثالث في نفس المدينة عام 1915 ولكن تم إلغاؤه بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى.

أما في فترة ما بين الحربين، فقد تم إنشاء عصبة الأمم للحفاظ على السلام في أوروبا من خلال نزع السلاح ومنع الصراع، ومع ذلك لم يكن لها فائدة تذكر في منع تدهور الوضع الدولي الذي أدى بعد سنوات قليلة إلى الحرب العالمية الثانية.

وفي عام 1925، خلال مؤتمر مراقبة التجارة الدولية في الأسلحة والذخيرة الذي عقد في جنيف، وافقت عدة دول على حظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من خلال

التوقيع على بروتوكول جنيف. بعد ثلاث سنوات، وقعت 15 دولة، اجتمعت في باريس، على اتفاقية برياند كيلوج في 27 أغسطس 1928، وأدانت بذلك "اللجوء إلى الحرب من أجل تسوية النزاعات الدولية والتخلي عنها كأداة للسياسة الوطنية في علاقاتها. التبادلات" وهذا الاتفاق لم ينجح كذلك. في عام 1932، جرت محاولة جديدة للحد من التسلح في المؤتمر العالمي لنزع السلاح.

ابان الحرب الباردة بعد عام 1945، طرح اقتران الأسلحة النووية والحرب الباردة هذه المرة مسألة التحكم في نزع السلاح بعبارات متناقضة: في حين أن قوة التدمير الذري تفرضه دون تأخير، فإن المواجهة بين الشرق والغرب هي أصل تطوير الترسانات النووية، وقد حدثت الكرونولوجيا التالية:

بعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء الأمم المتحدة لتعزيز السلام والحوار الدولي.

في عام 1957، تم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) لمراقبة انتشار التكنولوجيا النووية، وبالتالي انتشار الأسلحة النووية.

في عام 1968، تم التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بهدف منع انتشار الأسلحة النووية إلى دول أخرى غير الدول الخمس التي تمتلكها بالفعل (وهي جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة. وروسيا).

في نهاية الستينيات، في مناخ من الاسترخاء بين الكتلتين، بدأت القوتان العظميان الأمريكيتان والسوفييتية مفاوضات حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية، والمعروفة بالاختصار SALT)اختصار لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية الإنجليزية) والتي تؤدي إلى إبرام معاهدات نزع السلاح

معاهدة سالت 1 عام 1972

معاهدة سالت 2 عام 1979

في عام 1987، وقعت موسكو وواشنطن على معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF) التي تهدف إلى تفكيك صواريخها المشحونة نوويًا وصواريخ الشحنة التقليدية التي يتراوح مداها بين 500 و 5500 كيلومتر. يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في العام التالي.

على الصعيد الدولي، تم التوقيع في عام 1972 على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، التي تحظر إنتاج وتطوير واستخدام الأسلحة البيولوجية، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1975.

في عام 1980، تم التوقيع على اتفاقية أسلحة تقليدية معينة، والتي تهدف إلى حظر أو الحد من استخدام أسلحة تقليدية معينة تعتبر قادرة على إحداث أضرار مفرطة أو غير ضرورية للمقاتلين أو قادرة على الضرب العشوائي للمشاركين في النزاعات المسلحة وتلك التي غير صحيح.

وعلى الصعيد الإقليمي، تم التوقيع على اتفاقيتين لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية:

- معاهدة تلاتيلولكو التي تغطي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معاهدة تلاتيلولكو التي تم توقيعها في عام 1967 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1969
- معاهدة راروتونغا التي تغطي جنوب المحيط الهادئ والتي تم توقيعها في عام 1985 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1986.

قبل بضع سنوات، في عام 1959، أصبحت أنتاركتيكا أيضًا منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة أنتاركتيكا التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1961.

خلال الحرب الباردة، وافقت دول الكتلة الغربية أيضًا على وضع اتفاقيات ملزمة سياسيًا تسمى أنظمة مراقبة الصادرات متعددة الأطراف.

، تم إنشاء اللجنة التنسيقية للرقابة على الصادرات متعددة الأطراف (COCOM) لمنع هذه البلدان من تصدير البضائع ذات الطبيعة العسكرية والاستراتيجية إلى دول الكوميكون وإلى الصين.

في وقت لاحق، من أجل تنظيم صادرات التكنولوجيا النووية، أنشأت نفس الدول لجنة زانغر في عام 1971 ومجموعة موردي المواد النووية (GFN) في عام 1974.

أخيرًا، في الثمانينيات، تم إنشاء مجموعة أستراليا لتنسيق صادرات المنتجات التي يمكن أن تسهم في تطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ونظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)للتحكم في عمليات النقل. أسلحة غير تقليدية.

فترة ما بعد الحرب الباردة:

الاضطرابات المرتبطة بنهاية الحرب الباردة أعطت اهتمامًا متجددًا لاتفاقيات الحد من التسلح من خلال السماح لها بالتركيز على أنواع معينة من الأسلحة أو المجالات التي كان من الصعب حتى الآن تصور إجراء مفاوضات بشأنها.

الأسلحة التقليدية

في عام 1990، وقعت دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وحلف وارسو على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE) التي تهدف إلى الحد من كمية أنواع معينة من الأسلحة التقليدية التي يمكن لدولة امتلاكها ونشرها في أوروبا .

في عام 1997، تم التوقيع على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد التي تحظر بالكامل الألغام المضادة للأفراد. يدخل حيز التنفيذ في العام التالي. في 3 ديسمبر 2008، يجب فتح باب التوقيع على اتفاقية مماثلة لحظر الذخائر العنقودية: اتفاقية الذخائر العنقودية.

في عام 1996، تم إنشاء نظام جديد متعدد الأطراف للرقابة على الصادرات: اتفاق واسنار الذي يتولى بشكل أو بآخر مهامCOCOM ، ويهدف إلى تنسيق سياسات الدول الأعضاء في مسائل صادرات الأسلحة التقليدية والسلع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج. .

الأسلحة النووية

في عام 1991، وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي المنهار معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت): ستارت 1 في يوليو 1991 (التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1994). عندما سقط الاتحاد السوفياتي، وقعت الولايات المتحدة مع الاتحاد الروسي ستارت 2 في عام 1993. وصدقت على معاهدة ستارت الثانية في عام 1996، وصدقت عليها روسيا في عام 2000. ستارت 2 تنص على خفض الترسانات الاستراتيجية في نهاية المطاف. لن يضطر كل طرف إلى امتلاك أكثر من 3500 رأس نووي استراتيجي. وتلي هذه الاتفاقيات معاهدة تخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية (SORT) التي تم التصديق عليها في عام 2002.